مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 275 (من 10 إلى 17 نوفمبر 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

مكافحة الفساد الإداري في عهد الرئيس أشرف غني

استراتيجية رئيس الجمهورية في مكافحة الفساد الإداري 4

إجراءات الحكومة لمكافحة الفساد الإداري خلال أربع سنوات 5

هل كان رئيس الجمهورية ناجحا في مكافحته للفساد الإداري؟ 6

مؤتمر موسكو وتأثيراته على المصالحة الأفغانية

الحرب الباردة الأمريكية الروسية، وأفغانستان 9

نتائج وتأثيرات مؤتمر موسكو 10

المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان 11

المقدمة

رغم أن الفساد هو المشكلة التي ورثتها حكومة الوحدة الوطنية من رئاسة حامد كرزاي للبلاد؛ إلا أن الرئيس أشرف غني خلال المنافسات الانتخابية وبعد تولية لسدّة الحكم وعد الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي بالمكافحة القوية لظاهرة الفساد. مع ذلك، فإن مشكلة الفساد شكلت تحديا كبيرا أمام حكومة الوحدة الوطنية في السنوات الأربع الأخيرة مثلما كانت في عهد رئاسة كرزاي، ومازالت جهود الحكومة غير مثمرة في هذا الصدد.

أُتخذت بعض الخطوات خلال رئاسة غني، إلا أن الحكومة التي تشكلت كتحالف بين قطبين افتقدت إلى التنسيق الناجح؛ لذا لم ينجح غني في تنفيذ وعوده في هذا الصدد، وما زالت أفغانستان تحتل المرتبة الرابعة بين الدول الأكثر فسادا في العالم.

في الجزء الأول من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية تقرؤون مناقشة لاستراتيجية غني ضد الفساد، وما قام به من عمل في هذا الصدد في السنين الأربع الأخيرة والأسباب التي أدت إلى إخفاق هذه الخطوات.

تم تخصيص الجزء الثاني من تحليل الأسبوع لمناقشة مؤتمر موسكو الأخير حيال المصالحة الأفغانية. تم عقد مؤتمر مشابه في موسكو العام الماضي إلا أنه لم يتم دعوة طالبان لحضور المؤتمر حينها؛ بخلاف المؤتمر المنعقد أخيرا والذي دُعي إليه وفد رفيع المستوى من مكتب طالبان السياسي في قطر.

عُقد مؤتمر موسكو في وقت ظهرت فيه بوادر أمل حيال السلام الأفغاني على إثر المحادثات المباشرة بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية. تقرؤون كذلك في هذا الجزء من تحليل الأسبوع تأثيرات مؤتمر موسكو على السلام الأفغاني.

مكافحة الفساد الإداري في عهد الرئيس أشرف غني

كان تحقيق الحكم الراشد في أفغانستان هو أحد الوعود الذي تعهد الرئيس غني على تحقيقه في بداية فترة رئاسته، والنزاهة ومكافحة الفساد الإداري من أهم مظاهر ذلك.

وفقا لتقارير منظمات دولية فإن أفغانستان كان على صدر الدول التي يستشري فيها الفساد عند وصول الرئيس غني إلى الرئاسة. من ناحية أخرى كان يجب على حكومة غني مكافحة الفساد الإداري واجتثاث جذوره ليتمكن من الحصول على المساعدات المالية للمجتمع الدولي. لذلك؛ مع أن الحكومة قد قامت بخطوات في مكافحة الفساد خلال السنوات الأربع من فترة حكومة الوحدة الوطنية؛ إلا أن هناك قصورا ومشاكل كانت موجودة في هذا المجال لأسباب مختلفة، ولذا؛ لم تكن جهود الحكومة في مكافحة الفساد ناجحة عموما، ويعد أفغانستان في الوقت الحاضر إحدى أفسد الدول في العالم كما كانت.

برنامج الرئيس غني وأسلوبه في مكافحة الفساد، والأعمال التي قامت بها الحكومة في هذا المجال خلال أربع سنوات الماضية، وأسباب فشل الحكومة في مكافحة الفساد؛ هي موضوعات نتعرض لها في هذا التحليل.

استراتيجية رئيس الجمهورية في مكافحة الفساد الإداري

كان مسؤولو حكومة الوحدة الوطنية يضعون مكافحة الفساد الإداري ضمن قائمة أولوياتهم خلال الحملة الانتخابية وكذلك بعد إقامة هذه الحكومة. الرئيس التنفيذي لحكومة الوحدة الوطنية لم يقدم أي ميثاق انتخابي أو أية أطروحة كتبية أثناء الحملات الانتخابية وبعد الوصول إلى السلطة؛ ولكن الرئيس غني خصص قسما من ميثاق حملته الانتخابية لإيضاح برنامجه لمكافحة الفساد الإداري، ونظرا لأعمال حكومة الوحدة الوطنية خلال السنوات الأربع الماضية؛ فإن رئيس الجمهورية قد خطا بعض الخطوات على طريق مكافحة الفساد.

كان أشرف غني قد تعهد (بتسعة عشر وعدا) على طريق مكافحة الفساد الإداري، وأكد من ضمنها على نقطتين، (المساءلة والشفافية). عدم تسجيل الأموال بطريقة شرعية وقانونية، وعدم وجود نظام حقوقي مؤثر؛ ذُكرا في هذا الميثاق من العوامل الأساسية للفساد الإداري في البلاد. ولذلك؛ ذكر في برنامجه لمكافحة الفساد الإداري الخطوات التالية:

- الإصلاحات في وزارة العدل، والادعاء العام، والشرطة.
- تسجيل الأراضي، والأملاك، والعقارات بطريقة شرعية وقانونية.
- النظر في العقود الحكومية.
- منع التهريب والتصدير بطريقة غير قانونية.
- التحكم في البنادر والطرق بواسطة المؤسسات المهتمة.
- الإجراءات اللازمة لمنع بيع وشراء المناصب الحكومية.

بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، عرض الرئيس غني برنامجه لمكافحة الفساد الإداري على مؤتمر لندن (٢٠١٤م) ضمن مقال له حول الإصلاحات، وقد وعد هناك بعشرين وعدا لمكافحة الفساد الإداري.

عموما؛ برنامج رئيس الجمهورية لمكافحة الفساد الإداري يتلخص في وضع القوانين والأساليب، وتشكيل الإدارات واللجان لمكافحة الفساد، وبذل الجهود لمتابعة القضايا الكبيرة للفساد الإداري بواسطة رئيس الحكومة شخصيا، وتكثيف الجهود لمكافحة الفساد الإداري عندما يحين موعد المؤتمرات الدولية، وتقديم بعض المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى إلى المؤسسات العدلية والقضائية.

إجراءات الحكومة لمكافحة الفساد الإداري خلال أربع سنوات

بدأ رئيس الجمهورية أشرف غني مكافحته للفساد الإداري من إعادة فتح قضية ما يسمى بـ (كابل بنك). كابل بنك أسسه شيرخان فرنود عام ٢٠٠٤م، واشتراه بنك أفغانستان المركزي عام ٢٠١٠م لكونه معرضا لخطر الانهيار. اختفى في هذه القضية حوالي مليار دولار، واعتقل بعض من المقترضين له فيما بعد، لكن الأشخاص ا لوجهاء استثنوا من اتخاذ إجارءات مماثل بشأنهم. بعد إعادة فتح القضية من قبل رئيس الجمهورية، أرسل بعض المتهمين في هذه القضية إلى السجن ودفع ديونهم إلى كابل بنك، وتم تجميد أموال البعض الآخر. كما أن عددا من المتهمين في القضية منعوا من السفر خارج البلاد. وفقا لتقرير منظمة النزاهة الدولية فإن إعادة فتح القضية عام ٢٠١٤م أدت إلى نزول أفغانستان من المرتبة الثانية إلى المرتبة الرابعة ضمن الدول الفاسدة في العالم.

وفي الخطوة الثانية؛ فإن الرئيس غني عرض برنامجه لمكافحة الفساد الإداري إلى مؤتمر لندن الدولي عام ٢٠١٤م، والذي ذُكر فيه الفساد في العقود الكبيرة، وضعف سلطة القانون، واستغلال النظام الحقوقي أنها أهم أسباب الفساد الإداري في البلاد.

مع أن الحكومة استطاعت عام ٢٠١٥م الحصول على حوالي ٢٢٨ مليون دولار من مقترضي كابل بنك، إلا أن جهود الحكومة وأساليبها لمكافحة الفساد لم تكن موحدة، وكانت مواقف المسؤولين الحكوميين متعارضة في بعض الأحيان، وكان الإفراج عن (خليل الله فيروزي) أحد أهم المتهمين في قضية كابل بنك من السجن، وتوقيع عقد بلدة سكنية بحضور المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى مثل وزير الإسكان وممثل رئيس الجمهورية الأسبق للإصلاحات والحكم الراشد، من ضمن هذه الإجراءات. هذا الوضع أحدث شكوكا في برنامج الحكومة لمكافحة الفساد الإداري، وأدرج اسم أفغانستان مرة أخرى في تقرير منظمة النزاهة الدولية ضمن ثاني دول الفاسدة عام ٢٠١٥م.

تأسيس لجنة المشتريات الوطنية تحت إشراف رئيس الحكومة نفسه، كانت خطوة أخرى من قبله في هذا العام. وكانت اللجنة تقوم بتقييم العقود في جلساتها الأسبوعية في القصر الرئاسي، وتم نشر عقد معدن (نحاس عينك) الكبير لضمان النزاهة في شهر مايو من عام ٢٠١٥م. كما أن الخطوات الأخرى مثل تأسيس المجلس الأعلى لتنفيذ القانون ومكافحة الفساد الإداري، وفتح مركز عدلي وقضائي لمكافحة الفساد،

وتسجيل أموال المسؤولين الحكوميين، وعزل ٦٠٠ قاض و٢٠ أعضاء النيابة العامة، وعزل ٢٥ في المائة من مؤظفي الجمارك، وتجنيب اختلاس ٢٢٠ مليون دولار في ١٢٥٠ عقدا، وخطوات أخرى من قبل الحكومة في هذا العام أدت إلى نزول أفغانستان من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثامنة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم.

أما في عام ٢٠١٧م تصدر أفغانستان مرة أخرى قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم وبحصوله على ١٥ امتيازا بعد الصومال، والسودان الجنوبي، وسوريا أصبح رابع أكثر دول العالم فسادا. مع أن المدعي العام الأفغاني أخبر عن النظر في ١٥٢٦ قضية تتعلق بالفساد الإداري في هذا العام بما فيها قضايا للمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى؛ إلا أن جهود الحكومة باءت بالفشل وفقا لتقرير منظمة النزاهة الدولية. ويرى مراقب الشفافية في أفغانستان أن السبب في فشل مكافحة الفساد الإداري هذا العام هو الخلافات السياسية الموجودة داخل الحكومة.

في عام ٢٠١٨م أيضا أسست إدارة تفتيش أخرى من قبل رئيس الجمهورية للإشراف على فعاليات المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، وحضر وزيرا (عبدالرزاق وحيدري وزيرا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) لأول مرة في محكمة علنية، لكن التقارير تقول أن نسبة الفساد الإداري ارتفعت هذا العام. وفقا لتقرير بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان (يوناما) التي تقوم بتقييم جهود الحكومة من بداية عام ٢٠١٧م إلى أبريل من عام ٢٠١٨م؛ أن الفساد الإداري في أفغانستان يتم بشكل غير إنساني ودون استحياء.

هل كان رئيس الجمهورية ناجحا في مكافحته للفساد الإداري؟

تنشر عدد من المؤسسات الداخلية والأجنبية كمنظمة النزاهة الدولية، ومؤسسة آسيا، وإدارة مكافحة الجرائم والمخدرات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومراقب النزاهة في أفغانستان، تنشر تقاريرها السنوية حول وضع الفساد الإداري في أفغانستان.

وفقا لتقارير المنظمات المشرفة على مكافحة الفساد؛ فإن الفساد مستشر في قطاعات المعادن، والمؤسسات الأمنية، والمؤسسات العدلية والقضائية، و وزارة الخارجية، والمعارف، والجمارك، والبرلمان، ومؤسسات أخرى

في السنوات الأربع الماضية، ولم تؤد إجراءات رئيس الجمهورية إلى إنهاء الفساد في المؤسسات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن الرئيس لم يوفق بتنفيذ عدد من وعوده.

وحول ما قام به الرئيس من أعمال؛ فإن تأسيس عدد من المؤسسات لمكافحة الفساد الإداري كان في وقت هناك مؤسسات أخرى تعمل لمكافحة الفساد الإداري؛ مثل الإدارة العليا للتفتيش، والإدارة العليا لمكافحة الفساد الإداري، والإدارة العليا للإشراف على استراتيجية مكافحة الفساد الإداري...

عموما؛ فإن العمل لمكافحة الفساد الإداري كان عند اقتراب موعد المؤتمرات الدولية. على سبيل المثال، كانت إعادة فتح قضية كابل بنك مع اقتراب موعد مؤتمر لندن، كما كان فتح مركز عدلي وقضائي لمكافحة الفساد الإداري مع اقتراب موعد مؤتمر بروكسل...

على كل؛ فإن وجود مؤسسات متعددة لمكافحة الفساد الإداري، وفقدان مؤسسة قوية ذات صلاحية في هذا المجال، وعدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، وعدم توحيد جهود مكافحة الفساد الإداري؛ كانت من العوامل التي أدت إلى فشل جهود مكافحة الفساد الإداري في هذه الفترة.

نظرا لتقييم مختصر لجهود رئيس الجمهورية في مكافحة الفساد الإداري خلال أربع سنوات؛ أن هناك جهودا بذلت في هذه الفترة، مثل؛ وضع بعض القوانين، وإنشاء بعض المؤسسات لمكافحة الفساد، وخطوات أخرى؛ إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية، بل لم تحقق أية إنجازات ملحوظة في هذا المجال. انتهى

مؤتمر موسكو وتأثيراته على المصالحة الأفغانية

استضافت موسكو الأسبوع الماضي (9 نوفمبر، 2018) مؤتمرا هاما حيال الصلح الأفغاني. دُعيت 12 دولة للمؤتمر ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان. الحضور الأمريكي لم يعْدُ دور المراقب في المؤتمر، كما شارك من الجانب الأفغاني وفد من المجلس الأعلى للسلام الأفغاني ولم يتم تمثيل الحكومة الأفغانية رسميا في المؤتمر.

في إشارة إلى حضور وتهديدات تنظيم "الدولة الإسلامية" أو ما يُدعى بتنظيم داعش في أفغانستان، ذكر وزير الخارجية الروسي في افتتاحية المؤتمر أن تنظيم داعش يتم دعمه من بعض الدول لأجل زعزعة الأمن في المنطقة، كما نوّه بجهود روسيا لإرساء السلام والاستقرار في أفغانستان.

لفت المؤتمر اهتماما دوليا، حيث شارك فيه وفد من طالبان. كما لوحظ أن الاهتمام والتدخل الروسي في أفغانستان أخذ يزداد على إثر الحرب الباردة الأخيرة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

نناقش في هذه المقالة تأثيرات الحرب الباردة بين هاتين الدولتين على أفغانستان، والأهداف التي يخطو نحوها الجانب الروسي، ونتائج وتأثيرات المؤتمر المنعقد أخيرا في روسيا.

الحرب الباردة الأمريكية الروسية، وأفغانستان

مع أن كل خطوة تُتخذ في اتجاه السلام الأفغاني توقد جذوة من الأمل؛ إلا أن مؤتمر روسيا حمل معه رسائل تداعيات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتباين مواقفهما حيال قضية أفغانستان. من هذا المنطلق، أكد وزير الخارجية الروسي في حديثه أن بلاده لا تريد أن تقع أفغانستان ضحية لاحتراب القوى الإقليمية والدولية على أرضها، وأن الهدف الوحيد من المؤتمر هو تدعيم السلام الأفغاني.

تطويل الحرب الأمريكية في أفغانستان وفشل جهود الحكومة الأفغانية حيال الصلح من جهة أخرى تسببا في كثرة الأيدى الإقليمية والدولية المتدخلة في القضية الأفغانية. مع نشوء الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا على المستووين الإقليمي والدولي منذ سنوات قليلة، صارت أفغانستان إحدى ميادين هذه الحرب الباردة.

تتوجس روسيا حاليا من الحضور الأمريكي في أفغانستان وقد ازداد قلقها مع إنشاء قواعد للقوات الأمريكية وتوسع نشاط تنظيم داعش في أفغانستان منذ عام 2015؛ لذا بدأت روسيا بلعب دور مهم في القضية الأفغانية منذ ذلك الحين.

هناك تحليلان حيال جهود الجانب الروسي الأخيرة وتأثيراتها على القضية الأفغانية:

أولا: قد تكون الجهود الروسية منصبة في توجيه الحرب الباردة مع الولايات المتحدة بحيث يزداد الضغط على الجانب الأمريكي ومن ثم تؤدي خطوات حفظ السلام والأمن إلى آثار عكسيةٍ نتاجُها زيادةٌ في تعقيد وتطويل الحرب الأفغانية.

ثانيا: هناك تحليلات تقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تُرحب باتساع دور الجانب الروسي في القضية الأفغانية وخصوصا توطيد العلاقات بين روسيا وطالبان. لذلك ستزيد الولايات المتحدة من مساعيها لأجل الوصول إلى اتفاق مع طالبان عبر محادثات مباشرةٍ معهم.

نتائج وتأثيرات مؤتمر موسكو

مقارنة بعهد رئاسة حامد كرزاي للبلد فإن العلاقات بين حكومة الوحدة الوطنية بأفغانستان والجانب الروسي قد ازدادت تدهورا، وقد حدث ذلك عندما عزمت حكومة الوحدة الوطنية على تأسيس علاقات وطيدة مع واشنطن، وقد أثمر جميعُ ذلك تغيرات ملموسة في سياسات روسيا تجاه أفغانستان. من هنا يُلاحظ أن الجانب الأفغاني متشكك من مصداقية الجهود الروسية تجاه السلام الأفغاني، كما أن المؤتمر الأخير زاد في توتر الجو أكثر من ذي قبل.

من جانب، لا ترغب الحكومة الأفغانية في المشاركة بمؤتمر يُدار من دولة أخرى، ومن جانب آخر تقلق الحكومة الأفغانية إلى حد ما من إغفالها خلال المحادثات بين الجانب الأمريكي وطالبان. لذلك أيدت الحكومة الأفغانية موقف الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجانب الروسي بعدم مشاركتها في المؤتمر. في الوقت ذاته فإن مشاركة وفد المجلس الأعلى للسلام الأفغاني أظهر موقفا ضعيفا ومتشككا حيث أن المجلس الأعلى للسلام هو المخول رسميا في محادثات السلام مع طالبان، رغم أن المجلس لم يحرز تقدما في عملية المصالحة وصار يُعرف كجهة غير مُجدية في إرساء السلام في أفغانستان.

على الصعيد الآخر، حصلت طالبان على فرصة جيدة لكي تشارك رسميا وتُسمع صوتها في مؤتمر له أهميته على المستويين الإقليمي والدولي. من جانبٍ أوصلت طالبان رسالة إلى الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية بأن لديها دعما من دولة قوية كروسيا، ومن جانب آخر أسمعت طالبان صوتها لدول المنطقة والعالم بشكل بارز وعلى أوسع نطاق. لقد أكد وفد حركة طالبان بأنهم لا يُشكلون خطرا للدول المجاورة ودول الإقليم، وأن هذا هو سبب ما يتلقّونه من دعمٍ إقليمي.

قامت طالبان بتطوير جهودهم الدبلوماسية في السنوات الأخيرة، وتحديدا بعد افتتاح مكتبهم السياسي في قطر عام 2013. كما أدركوا أن توطيد علاقاتهم مع روسيا سيكون من شأنه تصعيد الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية ويمُهد السبيل للمحادثات المباشرة بين أمريكا وتنظيم طالبان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حضور ممثلي طالبان في مؤتمر موسكو يُشكل مصدر قلق للجانب الأمريكي وقد يؤثر ذلك على موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحادثات المباشرة مع طالبان؛ حيث أن الولايات المتحدة لا ترغب في اتساع دور روسيا في القضية الأفغانية.

المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان

انعقد مؤتمر موسكو في وقت اتخذت فيه الولايات المتحدة تجاه السلام الأفغاني خطوات مشجعة مقارنة بالماضي. بالتزامن مع ذلك، قام المبعوث الخاص من وزارة الخارجية الأمريكية للسلام الأفغاني –والذي التقى بممثلي طالبان في قطر- زلمي خليلزاد بزيارته الثانية للمنطقة.

إن السبب الأصلي لاستمرار الحرب في أفغانستان هو تواجد القوات الأجنبية في أفغانستان، لذا، ما لم تضع الولايات المتحدة موعد انسحاب قواتها من أفغانستان على طاولة المفاوضات مع طالبان، فإن المحادثات لن تثمر أي نتائج مطلوبة. كما أن عامل فشل جهود الحكومة الأفغانية تجاه عملية السلام أن طالبان ترى المحادثات غير مُجدية عندما تُطرح بُغيتهم الأساسية (خروج القوات الأجنبية من أفغانستان)، ومن ثم تتنكر طالبان للمحادثات المباشرة مع الحكومة الأفغانية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القضية أخذت بُعدا خارجيا (خروج القوات الأجنبية من أفغانستان) وبعدا داخليا (تمهيد الطريق للمحادثات الأفغانية). في البعد الخارجي فإن الجهود الإقليمية تُعد مثمرة إلى حد ما كما أن ضغوط الجانب الروسي على الولايات المتحدة قد تنتج تغييرات في موقف الجانب الأمريكي؛ حيث أن نجاح عملية السلام الأفغاني تبدو مستحيلة مالم تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا مباشرا في المحادثات.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com